طب نفسى

فى الطب والمجتمع: اتجاهان يتصارعان!

د. محمد شعلان

حياة الفرد والجماعة الصغيرة هى انعكاسات لما يحدث على المستوى الاجتماعى بما فيه الأحداث السياسية ، كما نجد العكس صحيحا . أى انعكاسات فى المستوى الاجتماعى بأحداثه السياسية لما يدور على مستوى الفرد والجماعة الصغيرة .

فإذا تحدثنا سلوك قائد الجماعة – سواء كان قائد الجماعة الصغيرة مثل الأسرة ، أو قائد الجماعة الكبيرة فى المجتمع مثل القائد السياسى أو أحيانا القائد العقائدى – وجدنا أن سلوك القائد هو أيضا ينعكس وهو فى الوقت نفسه انعكاس لسلوك المجتمع ككل. حتى حينما تختلف الجماعة مع القائد فترى أن سلوكه لا يعكس موقفها إنما يعكس موقفه الذاتى . فإن النتيجة الطبيعية لمثل هذا الوضع أن يلفظ أحدهما الآخر ، أو يغير من موقفه ، فالصراع بين القائد والجماعة إذا ما استمر احتدم ، وإذا ما احتدم حتم أن تكون الغلبة لطرف على الآخر ، إلى أن تعود الدائرة ، ويتولد النقيض ، ويعود الصراع بين القائد الجديد والجماعة الجديدة .

ولعل الاختبار الوحيد لمدى تمثيل القائد لجماعته هو ما يقدمه التاريخ بأن يستمر هذا القائد قائدا لجماعته ، سواء خلال فترة بقائه أو بعد انتهاء عصره ، وفى هذه الحالة الأخيرة يصبح القائد زعيما أما البقاء الدائم فهو خاص بالأنبياء .

ومن الأحداث السياسية التى تثير التفكير اليوم فى مثل هذه العلاقات ، وبالتحديد العلاقة بين موقف القائد وموقف المجتمع ، موضوع علاقة السلطة الدينية بالسلطة الدنيوية . وقد يبدو هنا اعتراض من وجهة النظر الإسلامية ، باعتبار الإسلام دينا يشمل شئون الدنيا وشئون الآخرة على السواء ، وهو بالتالى لا يفصل بين الدين والسياسة .

ولكن الأصل شىء والواقع شىء آخر

فالإسلام كان تعبيرا عن موقف مضاد لسلطة الكهنوت كسلطة مناهضة للدولة أو مستقلة عنها . ولذا فلا كهنوت فى الإسلام . ومع ذلك فالكهنوت لم يوجد فى المجتمعات كمجرد بدعة أدخلت على الأديان ، ولكنه كان جزءا لا يتجزأ منها . فالفرعون الدنيوى كان هو أيضا الإله . والكاهن كان هو أحد أجهزة السلطة السياسية التى كانت ترشد الحاكم . ولكن التطور الاجتماعى فرض درجة من التخصص داخل المجتمعات بحيث أصبح الدين تخصصا والدولة تخصصا آخر .

ولكن التخصص بدوره يؤدى إلى نمو الطرفين وتنافسها ثم تعارضها بالتالى . فالدين يمثل آمال الناس فى حياة أفضل فى دنيا أخرى . بينما الدولة تمثل الأمل فى إصلاح ما يمكن إصلاحه اليوم ، بحيث يكون اليوم أفضل قليلا من الأمس ، ويزداد نحسنا فى الغد .

والدين يمثل آمال الناس الذين يحرمون اليوم ، كما يمثل تطلعهم إلى يوم آخر لا يحرمون فيه . والدولة تمثل آمال من لا يعانون من الحرمان ، أو يأملون فى التغلب عليه فى القريب العاجل . فالبعيد الأجل فى مواجهة القريب العاجل . ولكل مجموعة آمال تجد من يجسدها .

وهنا كان من المهم أن تنشأ الأجهزة الاجتماعية التى تمثل هذه الآمال ، وهذه الأجهزة هى الكهنوت من جانب ، والنظام السياسى من جانب آخر .

وإذا كان الإسلام فى جوهره ضد الكهنوت فإن المجتمعات تخضع لقوانينها التى تعبر عن احتياجاتها . لقد نجح الإسلام فى

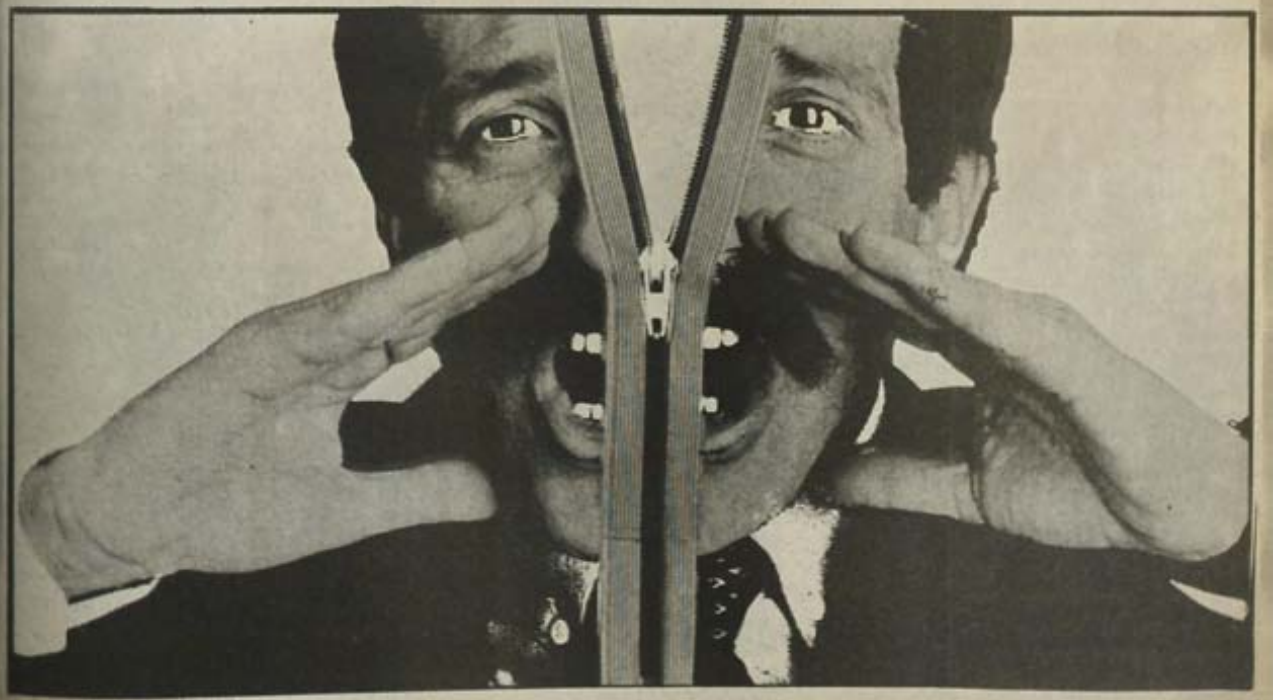

فترة قصيرة من تاريخه فعلا في الدمج بين رجال الدين ورجال الدنيا. فالرسول (ﷺ) كان هو رجل الدين والدنيا معا. وكذلك الخلفاء الراشدون. حتى جاء العصر الأموي وعادت السلطة الدنيوية تفرض نفسها وإن كانت تلبس قناع الدين. ومن هنا نشأت الحاجة في المجتمعات الإسلامية إلى رجال دين يحددون آمال المحرومين. في مواجهة من انفردوا بالسلطة الدنيوية. أي فرضت المجتمعات الإسلامية كهوتا ما على الإسلام. فهناك من ينادون بالدين متنازلين عن جزء من السلطة السياسية. وهناك من يحوزون السلطة متنازلين عن جزء من السلطة الدينية. فهم في الحساب الختامي يقاضلون بين ضدين من القيمة: القوة مقابل الحد. والأمال الممكنة مقابل الأحلام. والواقعية مقابل المثالية. والعاجل مقابل الأجل.

وهذا الجدل بين السلطة السياسية والدين هو أحد الأبعاد التي تمثل التفاعل بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد فإذا تصارعت. تهدد المجتمع الواحد. وإذا ما احتدم الصراع أصبح تراما على أحد الأطراف أن يملي إرادته على الآخر.

وعلى أساس أن السلطة الدنيوية تمثل الأمال الأجلة نجد أن ما حدث في إيران هو أن تحالفت هذه السلطة الدنيوية الممثلة في الزعامات الدينية ورجال الدين. مع الجماهير التي كانت تعاني من الحرمان. والأمل في غد أفضل. حتى لو كان غدا بعيدا. ونجحت في فرض سيطرتها على السلطة السياسية. لدرجة أن حلت محلها. وأصبحت هي السلطة السياسية الجديدة.

إلا أن استمرار الحرمان – وهو حتمي بعد استقرار توزيع السلطة على فئة دون أخرى – يعني استمرار الحاجة إلى سلطة دينية جديدة تواجه هذه السلطة السياسية الجديدة التي تربع عليها رجال الدين.

ومن جانب آخر فإن هذه الأحداث في إيران قد وجدت صدى لها في المجتمعات الإسلامية الأخرى. وذلك بأن زادت آمال المحرومين والمثقفين حتى ذلك الوقت حول القيادات الدينية. في الحصول على المزيد من السلطة السياسية. ومن هنا ازدادت قوة الاتجاهات الدينية وجاذبيتها للجماهير. وزادت بالتالي الأمال في قياداتها في أن تتحول إلى قيادات سياسية.

وعلى النقيض الآخر نجد أن ميلاد إسرائيل قبل ذلك قد جسد الأمل في إمكانية تحقيق الدولة القائمة على الدين. فإسرائيل بالتعريف هي دولة يهودية يتميز فيها اليهودي مهما كان مستوى رأسه على الفلسطيني. المسلم أو المسيحي. حتى لو ولد في إسرائيل نفسها. وهو ما حقق الأمل في الدول

الخارجة لتكون هي أيضا دولا دينية. يتميز فيها بعض أبنائها حسب انتماءاتهم الدينية. أو حتى بتناطح أبنائها من الفئتين. فالحرب الأهلية في لبنان. ثم الفتنة الطائفية في غيرها من البلاد. هي خير تبرير لاستمرار الطابع الديني التمييزي للدولة. وبالتالي تفاقم الفتنة الطائفية.

الخلاصة أن قوة الاتجاهات الدينية في مصر تعكس وجود آمال متزايدة لدى فئة المحرومين في الحصول على نصيب أكبر في الدنيا ويمكن ترجمة هذه العادلة داخليا كالآتي: السلطة السياسية كانعكاس لتماسك المجتمع ككل تسعى للحفاظ على استقرارها. فتولدت الحاجة الاجتماعية للدين بعد ١٩٦٧ نتيجة لاهتزاز صورة السلطة السياسية. جعلت الأخيرة تتبنى هذه الحاجة محافظة على ولاء المجتمع وتماسكه. فالسلطة الدينية تزداد قوة بهذا التحالف. ثم تزداد طموحا بعد نجاح الثورة في إيران مثلا.

ولكن المجتمع المصري يملك تراثا تاريخيا لتعايش الفئات الدينية المختلفة. حتى إن كانت على هيئة أقليات. ذلك أن انتماء هم مجتمع واحد ممثلا في الدولة أقدم وأكثر رسوخا من انتمائهم لأية روابط أخرى خارجها.

حتى حينما كان الإسلام هو مبرر ولاء المصري لعاصمة. غير عاصمته فظل كان ذلك على حساب الولاء الداخلي. بل سرعان ما أصبح الإسلام ذاته تبريرا لولاء الدول الإسلامية الأخرى لمصر. فقد تبنت مصر الإسلام. وحافظت عليه كجزء من تراثها. ولم يكن ذلك بدورة على حساب هويتها التاريخية الطويلة التي تستمر بقاياها في صورة التراث الفطي. ومن جانبها فإن القبطية لم تك أبدا تعبيرا عن امتداد لولاء خارج مصر.

ولذلك فهما حدث قضية السلطة السياسية الممثلة للمجتمع. فإن وحدة وتماسك المجتمع المصري تعود لتحكم قبضتها مرة أخرى. ويصبح الاختيار أمام قدرة هذه الأحكام على الاستمرار في إبقاء التماسك مرهونا بقدرة السلطة السياسية على تحقيق القدر الكافي من المطالب التي جعلت الجماهير في النظام الأول تتحالف مع القيادات الدينية في مواجهة السلطة السياسية. فلا يكفي فقط كشف عجز السلطة الدينية عن مواجهة المشاكل اليومية للجماهير. بل يجب البحث في أسباب قوتها في جذب تلك الجماهير ومساهمتها الملموسة في حل مشاكلهم اليومية. وعليه تتجنب السلطة السياسية الخطوات التي تؤكد عجزها عن حل مشاكل الجماهير. وازدياد تشبثا بتلك الخطوات التي ثبتت قوتها في حل هذه المشاكل.

فالاكتفاء بالدعوة إلى تحريم الخمر وقطع يد السارق والسارقة لم ولن يحل وحدها مشاكل الجماهير. بل ولا يحلها بناء المساجد والكنائس وملؤهما بالوعاظ. بينما هناك مظاهر اتجابة عديدة في نشاط الجماعات الدينية.

الاتجاهات المماثلة في التعليم الطبي:

الطبيب يتعامل مع معاناة الإنسان. والمعاناة لها جانب يعبد الإنسان في تعامله مع البيئة. وجانب ينعكس في أذى يصيب جسده. حتى ذلك الجانب الذي يصيب جسده كثيرا ما ينعكس اضطرابات في علاقة الإنسان ببيئته الاجتماعية علاوة على كونه ينعكس عليها.

فقد كان الطبيب في الماضي حكيما يتعامل مع الإنسان ككل. ثم أصبح بفعل التخصص يتعامل مع جزئية. هي جسده دون تفاعلاته الاجتماعية. بل مع جزئية من جسده دون بقية جسده. وأصبحت المعالاة في التخصص تبعد الطبيب عن دور الإنسان. وتقربه من دور الحرفي الدقيق. وتسلبه دوره كمواطن وكإنسان اجتماعي. إنها تصير الطبيب مثلما تصير المريض. علاوة على المجتمع الذي يوجد فيه.

والمجتمع المرفه المستقر يتقبل بلا شك دور الطبيب المتخصص الذي يتعامل مع الجزئيات دون أن يمس الكل. خاصة الجوانب النفسية والاجتماعية التي قد تتطلب تغييرا في سلوك المريض ومواقفه الاجتماعية. تجعل أن هناك خلطا بين المريض المرفه والطبيب: أن يتعامى كل منهما عن الأبعاد الاجتماعية للألم والمرض. ذلك أن المطلوب الاهتمام به هو هذا العضو الخاص بهذا الشخص في إطار عيادة خاصة. مع تجاهل وجود آلام أخرى لأعضاء أخرى أو أشخاص آخرين في المجتمع. ذات جذور اجتماعية عديدة.

أما المجتمع الثالث فهو في حاجة إلى طبيب واع. لم ينجح التخصص بعد في حجب بصيرته. ومنعه من رؤية الأبعاد الاجتماعية للمرض. إنه لا يملك رفاهية العلاج. كما أن حجم المشكلة الصحية يجعل الأمر يتطلب حلولا عامة تتدخل في نطاق الوقاية. حيث إن صحة الإنسان في العالم لم تتقدم بفضل العلاج بل بفضل الوقاية.

وهذان الاتجاهان يتصارعان داخل مجتمع الطب كانعكاس للصراعات الموازية داخل المجتمع الأكبر. وهو المجتمع الذي نجد فيه مظاهر التحو والترف مع مظاهر التخلف والحاجة الملحة إلى التحو. هنا يتراجح الأطباء بين التخصص الدقيق والطب العضوي البحت. وبين المهمة العامة والطب الاجتماعي والنفسي. فالأول يعكس احتياجات الصفوة. والثاني يعكس احتياجات الجمهور.

وكما شاهدنا في حالة القوى الاجتماعية المتصارعة فإن ما يهدد النهاية الطبية هو استمرار غلبة المناهج التعليمية التي تخدم الصفوة. سواء كانت صفوة المجتمع أو صفوة الأطباء. على تلك التي تخدم الجمهور سواء جمهور الأطباء أو جمهور المجتمع. وذلك في الوقت الذي تتفاقم فيه احتياجات الجمهور وتلح مطالبه.

وإذا كان الطب يهدف للحفاظ على تماسكه فعليه أن يمسك بالقبضة التي تمنع انفصال الاتجاهين: العضوي التخصصي والعام الاجتماعي النفسي الذي يعكس احتياجات العامة لا الصفوة.

حتى التخصصي الذي يتعامل مع الجهاز العصبي للإنسان نجد مثل هذا الصراع فهو أيضا يحوي الجانبين: العضوي من جانب والنفسي الاجتماعي من جانب آخر. وما يحدث على المستوى الطبي العام ينعكس على هذين الاتجاهين اللذين يعكسان بدورهما الصراع الاجتماعي.

والحل أيضا يتمثل في المحافظة على التماسك بدمج الاتجاهين. لا بالمزيد من التخصص والفصل.

وإذا كان هذا الحل هو أقرب ما يكون إلى التحقيق في مجال الجهاز العصبي. فإن ضرورة النجاح فيه تكمن فيما دلالة إمكانية النجاح على المستوى الطبي العام وعلى المستوى الاجتماعي.

لقد فطن أطباء الأعصاب قبل غيرهم إلى ضرورة الاهتمام بوعي الإنسان وحياته الاجتماعية سواء بمعرفة سبب المرض أو لعلاجه.

والسؤال أمام هؤلاء الأطباء. هو ما إذا كانوا يستطيعون الاهتمام بالإنسان ككل بجانبيه العضوي والإنساني أو يستمرون في الفصل بين الشقين.

وفي النهاية فإن قدرة الإنسان على الرؤية الشاملة للأمور. وقدرته على فصلها إلى جزئيات. هما هي المقياس لنضجه العقلي□